

محضر الجلسة

مفوضية ديربورن لدراسة هيكلية حكومة المدينة الحالية وتقديم التوصيات
غرف المجلس

الأربعاء ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٢٢

دعا رئيس اللجنة السيد عبد الله إلى عقد الجلسة عند الساعة ٦:٠١ مساءً. ثم أخذ الحضور بمناداة الأسماء. حضر الجلسة: السيدات والسادة إليزابيث بيلى، لورا دادجون، شارون إل. دولماج، حسين هاشم، تيموري إس هاريسون، شيريل دي هوكينز، جيم أوكونور وال جلين أوكري ورئيس اللجنة حسن عبد الله، كما حضر أيضاً: جورج ت. داراني، كاتب المدينة، وجريمي رومر، محامي المدينة وتريسي بودرو، نائبة كاتب المدينة.

أوضح رئيس اللجنة عبد الله أن ميزة الترجمة الآلية غير متوفرة حالياً على CDTV، ولكنها متاحة على بث فيس بوك المباشر. ذكر المفوض هاريسون أن رابط زووم المنشور على موقع المدينة الإلكتروني غير صحيح وذكر الرئيس أنه سيتم نشره على بث فيس بوك المباشر. طلب الرئيس الوقوف دقيقة صمت إجلالاً لروح الفقيد بينليكوف ودباجة مع الدعاء والتعازي.

وأشار رئيس اللجنة عبد الله إلى أنه نظراً لعدم وجود أي محضر من الجلسة السابقة لتقديمه واعتماده، فسوف يتم تأجيل هذه الخطوة حتى الاجتماع التالي.

تم تقديم اقتراح من قبل الرئيس عبد الله بدعم من المفوض هاشم لتوحيد البندين ٤ أ و ١٠ أ. تم تمرير الاقتراح بالإجماع. تبع ذلك مناقشة حول توافر التقييم وجلسات الدراسة. سيُنشئ الرئيس تقويمًا مشتركًا على محرك غوغل التابع للمفوضية حيث يمكن لجميع المفوضين إضافة أوقات توفرهم.

وتبع ذلك نقاش حول تضارب موعد الاجتماع الذي تمت جدولته مع جلسات دراسة ميزانية المجلس. تم تقديم اقتراح من قبل الرئيس عبد الله بدعم من المفوض بيلى لنقل اجتماع اللجنة من ١١ أيار/مايو ٢٠٢٢ إلى الثلاثاء ١٧ أيار/مايو ٢٠٢٢. وتم تمرير الاقتراح بالإجماع

ناقش رئيس اللجنة عبد الله عبد الله جلسات الدراسة. شكك المفوض هاشم في متطلبات OMA وذكر الرئيس أن جميع القواعد نفسها تنطبق. استفسر المفوض هاشم عما إذا كان سيتم احتساب هذه الاجتماعات ضمن الحد الأقصى للاجتماعات البالغ عددها ٩٠ اجتماع للجنة وأشار الرئيس بالإيجاب.

حالما بدأ الرئيس مراجعة الفصل التاسع حثت المفوضة هوكينز الجميع على محاولة حضور اجتماعات مجلس البلدية/ المدينة لأنها مفيدة.

ولما يثيره ترابط عمل لجنة الميثاق مع عمل مجلس المدينة من الاهتمام. ثم اعتذرت المفوضة هوكينز للجنة لعدم قيامها بواجبها قبل التصويت على تغيير قسم في هذا الفصل. طلب المفوض هوكينز إعادة زيارة البند ٩,٧ أو إعادة النظر فيه لأنها تعتقد أن التغييرات التي تم إجراؤها على هذا القسم ألغت الإطار الذي يمكن للمجلس العمل معه وتقيد أيدي المجلس. تم تقديم اقتراح من قبل المفوضة هوكينز بدعم من المفوض هاشم لإعادة النظر في التغييرات الأصلية على البند ٩,٧ "عقوبات المرسوم." بناءً على التصويت ببناء الأسماء، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: بيلى ودادجون ودولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور وأوكراي وعبد الله (٩)؛ الرفض: لا أحد، الغياب: لا أحد.

تم تقديم اقتراح من قبل المفوضة هوكينز بدعم من المفوضة دولماج للاحتفاظ باللغة الأصلية للقسم ٩,٧ "عقوبات النظام". وأشار المفوض أوكونور إلى أنه في المناقشة السابقة ناقشت اللجنة إضافة عبارة "ما يصل إلى" قبل عبارة "غرامة ٥٠٠ دولار". عدلت المفوضة هوكينز اقتراحها، بدعم من المفوضة دولماج، ليشمل إضافة كلمة "حتى" تصبح الصيغة كالتالي:

يتعين على المجلس أن ينص في كل مرسوم على عقوبة تصل إلى ٩٠ يوم سجن أو غرامة مالية تصل إلى ٥٠٠ دولار، أو كليهما، أو على النحو الذي يسمح به القانون على أولئك الذين ينتهكون أحكامه.

تم تبني الاقتراح بعد طلب التصويت كما يلي: القبول: المفوضون بيلى ودولماج ودودجان

وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور وأوكراي وعبد الله (٩). الرفض (٠)

شكرت المفوضة هوكينز اللجنة على استعدادها لإعادة النظر. صرحت المفوضة دادجون أننا قد نتعلم المزيد مع مرور الوقت والمزيد من العمل. وقد نحتاج إلى العودة وإجراء المزيد من التغييرات من أجل تحسين المدينة. وصرح المفوض هاشم أنه من الجيد أن يعرف الجمهور أنه لا يوجد شيء ثابت ويمكن أن للأمر أن تتغير قبل اعتمادها في ورقة الاقتراح. تشعر المفوضة دولماج بالقلق بشأن الموافقة على الصياغة الجديدة في هذه المرحلة الأولى. اقترحت دولماج إجراء تصحيحات صغيرة فقط على الصياغة في الجولة الأولى وحفظ التغييرات الرئيسية للجولة الثانية

ناقش رئيس اللجنة عبد الله طلبات البحث. استجاب الكاتب داراني لطلب مبادرة المواطن موضحاً أنه لم يجد أي مواطن بدأ بمقترحات اقتراح، لكنه وجد أن نقابة الشرطة قدمت مبادرة ناجحة لتوفير ٢,١ ضابطاً لكل ١٠٠٠ ساكن.

أفاد المفوض هاشم أنه يكمل مراجعته للمحضر المترجم وأثنى على مجلس المدينة لقراره ترجمة أوراق الاقتراح إلى اللغة العربية وأثنى أيضاً على زملائه المفوضين لقيادة المهمة في هذا المسعى.

كان رئيس اللجنة عبد الله مسؤولاً عن اللجنة الفرعية للمشاركة العامة والاتصال. في الأصل، وقد حُدد الموعد النهائي للانضمام إلى اللجنة الفرعية الليلة، لكن المفوضية قررت تمديد هذا الموعد النهائي إلى أجل غير مسمى. استجابة للتعليق العام، تحددت أهداف هذه اللجنة بما يلي: (١) ضمان حصولنا على آراء وأفكار وتعليقات جميع سكان المدينة؛ (٢) العمل مع هؤلاء السكان ليكونوا بمثابة سفراء وشركاء في مناطق التواصل بينما نعمل نحو مبادرة الاقتراح. مضى الرئيس في عملية الموافقة على الميثاق. عند الانتهاء من مراجعة اللجنة، سيتم تقديم الميثاق المقترح إلى مكتب المدعي العام الذي سيقوم بمراجعته وتقديم التوصيات، ومن المرجح أن يقوم بتحديد بعض الأقسام وإعادة تحديد أي تضارب محتمل مع قوانين الولاية أو غير ذلك. إنهم لا يقدمون آراء استشارية. مراجعتهم قانونية بطبيعتها للتأكد من أن اللغة متوافقة مع جميع قوانين الولاية. كما نعلم الآن، هناك أحكام في الميثاق الحالي تتعارض بالفعل مع بعض قوانين الدولة. بالعودة إلى الانضمام إلى اللجنة الفرعية، بمجرد اكتمال المقابلات، ستصوت اللجنة الفرعية لتسمية المرشحين الذين سيتم التصويت عليهم بعد ذلك من قبل اللجنة بأكملها. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع التنوع والشمول في قواعد اللجنة الفرعية وتكرس اللجنة بأكملها للاستماع إلى ملاحظات كل مقيم. كان هناك حوالي ٢٠ متقدمًا وتمت مقابلة ٤ منهم. شجع المفوض هاشم الجميع على التقديم والمشاركة...لما للأمر من أهمية.

تابع الرئيس اللجنة عبد الله مراجعة الفصل العاشر "الإدارة التشريعية" وأعطى ملخصاً سريعاً عنه. ثم بدأ القسم ١٠,٤ "كاتب المدينة" اقترحت المفوضة ببلي في إشارة إلى اللغة وإيصالها للمجتمع في البند الفرعي (أ) من القسم ١٠,٤ في المقطع الذي يذكر حفظ الإجراءات باللغة الإنكليزية. صرح الرئيس أن هذه هي اللغة المستخدمة والتي تم تبنيها أيضاً من قبل مجلس البلدية/ المدينة في قرارهم لتمرير المواد الانتخابية وبلغات يمكن فهمها، خلال جلستهم في الليلة السابقة لهذا الاجتماع. لذا سيكون مناسباً استخدام هذه الصياغة في أي من هذه البنود المنطبقة أيضاً. أقترح المفوض هاريسون اعتبار القسم ٧,٨ "قواعد النظام" جزءاً من هذا الفصل للحفاظ على الاستمرارية. للإيضاح نوه المفوض هاشم إلى أنه تتم مناقشة هذا البند فقط ولم يتم تقديم إي اقتراح للاعتماد بعد حول سهولة الوصول للغات.

قرأ رئيس اللجنة عبد الله القسم ١٠,٥ "أمين صندوق المدينة". تلا ذلك نقاش. تم تقديم اقتراح من قبل المفوض أوكونور بدعم من المفوضة دولماج لتغيير عنوان ولغة القسم ١٠,٥ لتشمل المدير المالي (CFO) مع أمين صندوق المدينة. اقترحت سينثيا بيبر. إدارية الموارد البشرية أن تتماشى العناوين مع المراسيم الجديدة وعناوين الإدارة الجديدة. بعد طلب التصويت تم تمرير الاقتراح كالتالي: (نعم) المفوضون: دادجون ودولماج وأكونور وأوكوري (كلا) ببلي وهاشم وهاريسون وهوكينز وعبد الله. غياب: لا أحد

بدأ الرئيس عبد الله مناقشة القسم ١٠,٦ من حيث الدلالات الألفاظ. تلا ذلك مناقشة حول كلمة "المدينة" كتابة الأحرف بالشكل الكبير. واقترح المفوض هاشم تشكيل لجنة فرعية للعمل على القواعد النحوية وعلامات الترقيم وأحجام الأحرف المستخدمة في الكتابة حتى لا تأخذ الأمر من الوقت ويبعد المفوضين عن مناقشة المحتوى في اجتماعات اللجنة.

قرأ الرئيس عبد الله القسم ١٠,٧ "القسم الإداري" اقترح المفوض أوكونور إحالة ذلك إلى مكتب رئيس البلدية/ العمدة. قدم المفوض هوكينز اقتراحًا بدعم من المفوض هاشم للاحتفاظ باللغة كما هي في القسم ١٠,٧. صرحت المفوضة دادجون بأنها تحب أن ترى شيئاً في هذا القسم يشير إلى حماية البيئة. تلا ذلك نقاش. ذكرت المفوضة بيلي أنها تعتقد أن هذا الحكم ليس إلزامياً ولا تشير إلى أقسام أو دوائر معينة. تقول العبارة "يجوز للمجلس أن يأسس" ولا تقول "يجب". وتتحدث عن الخدمات وليس الأقسام والدوائر. إضافته هنا لا تتطلب من المدينة إنشاء قسم أو إدارة لحماية بيئة ولكنها ستنشئ هيكلًا من شأنه أن يسمح للمجلس بإنشاء قسم يشمل في اختصاصه خدمات حماية البيئة. شرح الرئيس عبد الله المقطع يقول "يجوز" وليس "يجب" لأن الصياغة هي "بناء على توصية من رئيس البلدية يجوز للمجلس إنشاء عبر إصدار مرسوم إداري لتقديم... خدمات". لذلك، لا يستطيع رئيس البلدية/ العمدة أن يلزم المجلس ويجب أن تبقى الصيغة "يجوز". إضافة لذلك كما أشار المفوض هاشم إنها إنشاء إدارة بمرسوم وعنوان هذا القسم هو القسم الإداري. ذكر المفوض هاشم الجميع بأن هذا القسم لا يسمى مناصب وأيضاً بالحفاظ على الصياغة عامة بقدر الإمكان لمنح مساحة للإداريين والإدارات. بناء على تصويت ببناء الأسماء، لاقتراح الاحتفاظ باللغة كما هي في القسم ١٠,٧ تم تمرير الاقتراح كالتالي: (نعم) المفوضون: دولماج وهاشم وهوكينز وأكونور وأوكوري عبد الله. (٨) (كلا) بيلي ودادجون وهاريسون غياب لا أحد.

شرح رئيس اللجنة عبد الله القسم ١٠,٨ "تعيين رئيس البلدية ومديري الإدارات" ثم طلب من المفوضة بيلي تقديم لغتها المقترحة لهذا القسم. قدمت المفوضة بيلي اقتراحات لتيسير القراءة. اقترحت بيلي أيضاً صياغة وإضافة فقرة لطلب تعيين الضباط يتم نشرها علناً والإعلان عنها. تلا ذلك مناقشة. اقترح المفوض أوكونور أن إجراء هذه العملية كل أربع سنوات قد يكون مرهقاً، لكنه سيدعم ذلك إذا اشتمل على عبارة "إذا أصبح شاغراً". اقترحت المفوضة هوكينز تعريف ما يعنيه مصطلح "المعين" بشكل أفضل. قامت المفوضة دادجون بتذكير الجميع بأن هذه الوثيقة تهدف إلى حماية المدينة في المستقبل. اقترح المفوض أوكونور أنه يجب أن تمر جميع متطلبات تعيين موظفين جدد في جميع الوظائف من خلال نفس المتطلبات المحددة لجميع موظفي المدينة الآخرين. سأل الرئيس مديرة الموارد البشرية، سينثيا بيير للتحدث عن هذا. صرحت أن هذا هو الأسلوب الذي تمت به العملية في الماضي. لكن اختار رئيس البلدية الحالي/ العمدة تجاوز فحوصات الخلفية العدلية وأي فحوصات مادية. عرضت المفوضة هوكينز تعديل لغتها النثرية على النحو التالي: "إذا كان منصب التعيين شاغراً في أي وقت خلال فترة ٤ سنوات من المنصب، فيجب على رئيس البلدية/ العمدة أن ينشر ويعلن علناً الحاجة لمتقدمين للحصول على مرشحين لهذا المنصب.

تلا ذلك مناقشة. بعد طلب التصويت ببناء الأسماء تم تمرير الاقتراح كالتالي: (نعم) المفوضون: دولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وعبد الله (٥) (كلا) بيلى ودادجون وأوكونور وهاريسون وأوكوري. (٤) غياب: لا أحد

أعاد الرئيس صياغة القسم ١٠,٩ "الهيئات متعددة الأعضاء". ناقشت المفوضة بيلى لغتها المقترحة وشرح معظمها التغييرات في ترتيب كيفية تقديم المعلومات. اقترحت المفوضة بيلى أيضا إضافة مما يشير إلى إضافة توقعات سير عملية التقديم المفتوحة. نتلا ذلك نقاش. تم تقديم اقتراح من قبل المفوضة دادجون وبدعم من المفوض أوكونور لاعتماد الهيكل المقترح المفوضة بيلى بالتغييرات واللغة الإضافية للقسم ١٠,٩ على النحو التالي:

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الميثاق، يجوز للمجلس بموجب مرسوم إنشاء أو وقف الهيئات متعددة الأعضاء لمساعدة الموظفين والإدارات ووكالات المدينة في تنفيذ واجباتهم.

ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، يقوم رئيس البلدية /العمدة بتعيين أعضاء الهيئات متعددة الأعضاء لمدة ثلاث سنوات تبدأ في اليوم الأول من شهر تموز/ يوليو. يجب على رئيس البلدية/ العمدة أن يضع وينشر للعلن عملية يجب أن تزود إعلان عام عن الوظائف المتاحة داخل الهيئات متعددة الأعضاء، واستلام طلبات وتوصيات الأفراد للتعيين في الهيئات متعددة العضوية.

يجب أن يقدم الكاتب تقريرًا إلى رئيس البلدية / العمدة أو المجلس أو أي سلطة تعيين أخرى قبل الاجتماع الأول للمجلس في آذار / مارس من كل عام قائمة بمدة العضوية في الهيئات متعددة الأعضاء والتي يجب أن تنتهي في اليوم الثلاثين من شهر حزيران يونيو. يجب أن تكون الفترات الزمنية للمناصب متداخلة بحيث تنتهي -بأكبر قدر ممكن- مدة الخدمة في مناصب الهيئات المتعددة الأعضاء بشكل متساو في كل عام.

يتم الإعلان عن انتهاء صلاحية وظائف الهيئات متعددة الأعضاء خلال آخر ١٠ ايام عمل من نهاية فترة المنصب وعملية التقديم المُعلن عنها لغرض استقطاب المرشحين الجدد. يجب أن يتم إجراء مثل هذه الإعلانات وفقًا لمتطلبات الوصول إلى اللغة المنصوص عليها في القسم X.X من هذا الميثاق، ويجب أن تكون مستهدفة للوصول إلى الأفراد الذين يستوفون الحد الأدنى من المؤهلات للوظيفة. يجب أن تجري كل محاولة لجعل الهيئات متعددة الأعضاء ممثلة على نطاق واسع من عامة سكان المدينة قدر الإمكان. يتم شغل الوظائف الشاغرة في الهيئات متعددة الأعضاء فور حدوثها ويتولى الأشخاص المعينون على هذا النحو مناصبهم على الفور ويخدمون ما تبقى من المدة المتبقية.

ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، يجب أن يخضع جميع المعيّنين من قبل رئيس البلدية / العمدة في الهيئات متعددة الأعضاء للمصادقة على قرار التعيين من قبل المجلس. يجب أن يمتلك أعضاء الهيئات متعددة الأعضاء المؤهلات التي يطلبها هذا الميثاق لتولي المنصب، ما لم يذكر العمدة أسباب الاستثناء في وقت التعيين.

يجب بذل كل محاولة لجعل الهيئات متعددة الأعضاء ممثلة على نطاق واسع من عامة سكان المدينة قدر الإمكان. يقدم الكاتب تقريراً إلى رئيس البلدية / العمدة أو المجلس أو أي سلطة تعيين أخرى قبل الاجتماع الأول للمجلس في آذار/ مارس من كل عام، بقائمة بمدة العضوية في الهيئات متعددة الأعضاء والتي تنتهي في اليوم الثلاثين من شهر حزيران/ يونيو. يجب أن تكون مدد المنصب متداخلة بحيث ينتهي عدد متساوٍ قدر الإمكان من المدد كل عام لكل هيئة متعددة الأعضاء. يضع رئيس البلدية / العمدة وينشر إجراءً ينص على تلقي طلبات وتوصيات الأفراد للتعيين في هيئات متعددة الأعضاء. يتم شغل الوظائف الشاغرة في الهيئات متعددة الأعضاء فور حدوثها، ويتولى الأشخاص المعيّنون على هذا النحو مهامهم على الفور ويخدمون ما تبقى من المدة المتبقية.

لا يجوز تفسير أحكام هذا الميثاق على أنها منع للمجلس من إنشاء لجان، بموجب قرار، لمساعدة المجلس في دراسته لأي مسألة تهم المدينة.

تضع كل هيئة متعددة الأعضاء قواعدها النظامية ويتم انتخاب أعضاء مكتبها من بين أعضائها في موعد لا يتجاوز اليوم الحادي والثلاثين من شهر آب/ أغسطس من كل عام.

لا تنطبق أحكام هذا القسم على التعيينات التي تم إجراؤها في مجلس الخبراء، أو لجنة الانتخابات، أو مجلس المراجعة أو مجلس الاستئناف الخاص بالمناطق، والتي يجب إجراؤها وفقاً لقانون الولاية أو ميثاق المدينة؛ أو التعيينات التي تمت في مجالس إدارة أنظمة التقاعد بالمدينة والتي يجب إجراؤها وفقاً للفصل السابع عشر.

باستثناء ما هو منصوص عليه في هذا الميثاق، يجوز للمجلس بموجب مرسوم إنشاء أو وقف الهيئات متعددة الأعضاء لمساعدة الموظفين والإدارات ووكالات المدينة في تنفيذ واجباتهم.

لم يتم تبني الاقتراح بعد طلب التصويت: (نعم) بيلى وداجون وأكونور، وأوكراي (٤)؛ كلا: دولماج، وهاشم، وهاريسون، وهوكينز، وعبد الله (٥) الغياب: لا أحد.

تلا ذلك مناقشة حول اللغة التي اقترحتها المفوضة بيلى للقسم ١٠,٩. أقر المفوض أكونور بالكم الهائل من العمل الذي قامت به المفوضة بيلى واقترح على المفوضين مناقشة قضاياهم بشأن الصياغة مع بيلى لإنشاء شيء يمكن أن يتفق عليه الجميع.

قدم المفوض هاشم اقتراحاً برفع الجلسة للاستراحة، وأيده المفوض هاريسون. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

عُلفت الجلسة عند الساعة ٧:٥٩م. استأنفت الجلسة في الساعة ٨:٠٧م.

قرأ الرئيس عبد الله القسم ١٠, ١٠، "عدم تدخل المجلس". قدمت المفوضة ببلي لغتها المقترحة وشرحت أنه في هذا القسم صاغ ميثاقنا الحالي الصيغة من الميثاق النموذجي للرابطة المدنية الوطنية. قامت الرابطة الوطنية المدنية (NCL) بتحديث تلك الصياغة ولغة ببلي المقترحة تعكس تغييرات الميثاق النموذجي للرابطة المدنية الوطنية. قدم المفوض أوكونور اقتراحاً لاعتماد اللغة التي اقترحتها المفوضة ببلي للقسم ١٠, ١٠. تلا ذلك نقاش. صرح المفوض أوكونور أنه يعتقد أنه من المهم أن يتم التوجيه للمرور من خلال مكتب رئيس البلدية / العمدة وعدم التواصل مباشرة مع الموظفين حيث يمكن أن تكون مشكلة ويمكن أن تضع الموظف في موقف صعب. سأل المفوضة هوكينز ماذا يحدث مع أولئك الغير تابعين لرئيس البلدية / العمدة، وأردف نائب الكاتب ردد بودروم قائلاً إن الكاتب مستقل واقترح إضافة كاتب مع رئيس البلدية / العمدة. تلا ذلك مزيد من المناقشة. سحب المفوض أوكونور والمفوض أوكري عرضهما ودعمهما للاقتراح لمناقشة الأمر بعمق أكثر في وقت لاحق.

قرأ رئيس اللجنة عبد الله القسم ١٠, ١١ "استقطاب الموظفين والعاملين" مكتب المدينة" تم تقديم اقتراح من قبل المفوض هاشم بدعم من المفوضة هوكينز بالحفاظ على اللغة كما هي للقسم ١٠, ١١. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

قرأ الرئيس عبد الله القسم ١٠, ١٢ "نواب المدير". ناقشت المفوضة هوكينز لغتها المقترحة. ذكرت المفوضة ببلي أن اللجنة قد طوت/ أجلت مناقشة حول مسألة مماثلة لحين الوصول إلى مناقشة ديوان الخدمة المدنية. ذكر الكاتب داراني أنه يتم في معظم مكاتب الكاتب تعيين النائب من قبل الكاتب، دون موافقة رئيس البلدية / العمدة. طلب المفوض هاشم حضور أعضاء ديوان الخدمة المدنية لما له من أهمية في تطوير النقاش حول هذه المسألة.

يعتقد جيم بيتز، رئيس مفوضية الخدمة المدنية، أن هناك القليل من السلبيات لهذه العملية وأن الإيجابيات هي سعي الأشخاص داخل الدائرة للحصول على ترقية. ذكر المفوض أوكونور أن الكاتب وأمين الخزانة والمقيم يحتاجون إلى نائب مؤهل للتأكد من أن لديهم شخصاً لديه الخبرة والقدرة الفنية لأداء المهام المطلوبة. ينص الميثاق على تولي نائب الكاتب مهام الكاتب في حالة غيابه. وذكر نائب الكاتب بودرو أن بعض النواب مطلوبون بموجب القانون. اقترح الرئيس إضافة القانون المعمول به إلى هذا القسم وطلب هذا القانون من مجلس المدينة.

قرأ الرئيس عبد الله القسم ١٣، ١٠ "رئيس العاملين". قدم المفوض هاشم بدعم من المفوضة دولماج للاحتفاظ بلغة القسم ١٣، ١٠ كما هي. ردت سينثيا بيبر ، مديرة الموارد البشرية، على سؤال من المفوض هاشم بالقول نعم، بالفعل رئيس العاملين ورئيس القسم التنفيذي للعمليات وظيفتان مختلفتان. رئيس الموظفين هو اليد اليمنى لرئيس البلدية / العمدة ويتعامل مع القضايا الخارجية ومدير العمليات يتعامل مع العمليات الداخلية. انطباع المفوض أوكونور هو أن مدير العمليات يقدم تقاريره إلى رئيس العاملين. تمت الموافقة على اقتراح الاحتفاظ باللغة كما هي للقسم ١٣، ١٠ بالإجماع.

قرأ الرئيس القسم ١٤، ١٠ "إجراءات التشغيل". قدمت المفوضة هوكينز بدعم من الرئيس عبد الله اقتراحاً بالاحتفاظ باللغة كما هي للقسم ١٤، ١٠. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

قرأ الرئيس عبد الله القسم ١٥، ١٠ "سلطة التعيين". تساءلت المفوضة هوكينز كيف يمكن أن يؤثر ذلك على قضايا الخدمة المدنية وصرح الرئيس أن هذا سبب للمضي قدماً وترك هذا القسم لوقت لاحق.

قرأ الرئيس القسم ١٦، ١٠ "قسم الشرطة". ذكرت المفوضة بيبي أن الحد الأدنى من مستوى التوظيف في هذا القسم لا يتماشى مع قانون الولاية وسوف يحتاج إلى تحديث. طلب الرئيس عبد الله معرفة الوضع الحالي القانون كطلب بحث لمستشار اللجنة. تم تقديم اقتراح بواسطة المفوض أوكونور بدعم من المفوض أوكري للاحتفاظ باللغة كما هي في القسم ١٦، ١٠، باستثناء حذف الجملة الأخيرة للامتثال لقانون الولاية. أوضح الرئيس، معيدا صياغته، أنه في عام ٢٠١١ أقرت الولاية تشريعات أنه لم يعد بإمكانك، بموجب الميثاق الالتزام بأحكام التوظيف ومع ذلك، إذا فشل الميثاق ككل كتدبير اقتراح، فعندئذ سيتم الإبقاء على هذه اللغة. أشار المفوض هاشم إلى أن هذا ليس خياراً لدى الهيئة - إنه تغيير في قانون الولاية يجب علينا الالتزام به - لكنه شخصياً يدعم أفراد سلك الشرطة ذكوراً وإناً وما زلنا نبحث عن طرق لدعمه في الميثاق.

بناءً على تصويت ببناء الأسماء، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: بيبي ودادجون ودولماج وهاشم وهاريسون وهوكينز وأوكونور وأوكراي وعبد الله (٩)؛ كلا: لا غياب: لا أحد.

قرأ الرئيس القسم ١٧، ١٠ "قسم الإطفاء". ذكرت المفوضة بيبي أن الحد الأدنى من مستوى التوظيف في هذا القسم لا يتماشى مع قانون الولاية، كما في القسم السابق. تم تقديم اقتراح من قبل المفوضة بيبي مدعوماً من قبل المفوض أوكونور للاحتفاظ باللغة كما هي في القسم ٧، ١٠، باستثناء حذف الجملة الأخيرة للامتثال لقانون الولاية. بعد التصويت ببناء الأسماء، تم تمرير الاقتراح على النحو التالي: نعم: بيبي، دادجون، دولماج، هاشم، هاريسون، هوكينز، أوكونور، أوكري، وعبد الله (٩)؛ كلا: لا أحد؛ غائب: لا أحد.

قرأ الرئيس القسم ١٨، ١٠ "مستشار قانوني". تم تقديم اقتراح بواسطة المفوض أوكونور بدعم من المفوض هاشم للاحتفاظ باللغة كما هي للقسم ١٨، ١٠. تلا ذلك مناقشة. ناقش الرئيس حول إمكانية نشوء تضارب المصالح بين هذا القسم والقسم ١٩. ١٠. صرحت عضو المجلس ليزلي هيريك بأنها تؤمن بأن النظام الحالي يعمل بشكل جيد، وأن لديهم المرونة، وقد ناقش المجلس الاستعانة بمحامي خارجي في الماضي. ذكر الكاتب أن رئيس البلدية / العمدة غير محسوب هنا. سأل جيفري بيبر عما إذا كان من الممكن التعاقد على هذه الوظائف، بدلاً من التوظيف.

أشار المدعي العام للمدينة براون أنه من وجه نظر الميثاق؛ فإنه أمراً غير مسموح به. سحب المفوض هاشم عرضه ودعمه

قرأ الرئيس القسم ١٠,٢٠ "قسم المكتبات". ناقشت المفوضة هوكينز لغتها المقترحة التي من شأنها أن تعطي رئيس البلدية / العمدة سلطة تعيين مدير المكتبة. تلا ذلك مناقشة. تم تقديم اقتراح بواسطة المفوض أوكري بدعم من المفوض أوكونور بالاحتفاظ كما هي في القسم ١٠,٢٠. فشل الاقتراح عند نداء الأسماء على النحو التالي: نعم: داجون، أوكونور، وأوكراي (٣)؛ كلا: بيلى، دولماج، هاشم، هاريسون، هوكينز وعبد الله (٦). غياب: لا أحد.

قرأ الرئيس القسم ١٠,٢١ "لجنة التخطيط". تم تقديم اقتراح بواسطة رئيس المفوضية عبد الله أيده المفوض هاشم لتعديل العنوان ولغة القسم ١٠,٢٠ من "الخطة" إلى "التخطيط" للاستمرارية. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

ذكر الرئيس أن القسم ١٠,٢٢ سيحتاج إلى المزيد من المداولات. تم تقديم اقتراح من قبل المفوض هاشم بدعم من المفوضة دولماج لطي مراجعة الفصل ١١ و ١٢. تم تمرير الاقتراح بالإجماع.

سأل الرئيس عبد الله عما إذا كانت هناك أي طلبات بحث أخرى. قدمت المفوضة بيلى طلباً لمعرفة أي تاريخ أو قيود فعلية على المكتبات. طلب الرئيس من محامي المفوضية تزويد اللجنة بقسم القانون الذي يشير إلى لجنة التخطيط.

وأعقب ذلك مناقشة جدول الأعمال ووضع جدول أعمال للاجتماع المقبل. وقد طلب المفوض هاشم استراحة أو تأجل الجلسة القادمة المصادفة خلال شهر رمضان حتى يتمكن الأعضاء الذين يشهدون شهر رمضان المبارك من الإفطار. كما طلبت المفوضة داجون نقل التعليق العام إلى بداية جدول الأعمال

قرأ رئيس المفوضية بصوت عالٍ، مع إعادة صياغة، التعليقات العامة المقدمة إلى المفوضية عبر البريد الإلكتروني من جلين سافاريس، وأل بافليشك، ومليحة الصدر، وداود أبو صبيح، وفي نمر، وجوش ميللر، وجينا جولدفادن. وأعرب المفوضون عن مخاوفهم بشأن هذه القضايا.

وقدم المفوض هاشم اقتراحاً برفع الجلسة، وأيده المفوض أوكونور تم تمرير الاقتراح بالإجماع

تم رفع جلسة لجنة الميثاق في الساعة ٩:٤٥ مساءً

حسن ف. عبد الله، رئيساً

موثق:

جورج ت. كاتب المدينة

